الحدود البرية لدول الساحل الإفريقي وأثـرها على أمن واستقرار ليبيا.

خالد أبو القاسم عمر الهنشيري ــ كلية القانون والعلوم السياسية
جامعة الزنتان

The land borders of the Sahel countries and their impact on the security and stability of Libya.

Abstract

The major transformations that the world witnessed at the end of the second millennium and the beginning of the third millennium have contributed to changing many of the prevailing concepts in international relations, and among those concepts are: security, immigration, and terrorism. The concept of security is no longer limited to the traditional military meaning, but rather has extended to the social meaning (security). Social) due to the change that occurred in the nature and form of internal and external threats, and through what is known as new dangers that have become a direct threat to the security of modern societies.

In the last decade, irregular migration has emerged as one of the new security dangers and threats significantly in its various dimensions, most notably the societal dimensions. The demographic indicator has become one of the challenges on the general and comprehensive level.

الملخّـــــص:

لقد أسهمت التحـــوّلات الكبرى التي شـــهدها العالم مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة في تغيير العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية ومن بين تلك المفاهيم الأمن والهجرة والإرهاب فلم يعد مفهوم الأمن يقتصر على المدلول التقليدي العسكري بل تعداه الي المدلول الاجتماعي [الأمن الاجتماعي] بفعل التغيير الذي حدث في طبيعة وشكل التهديدات الداخلية والخارجية ومن خلال ما يعرف بالأخطار الجديدة التي أصبحت تمثل تهديداً مباشراً لأمن المجتمعات الحديثة.

وفي العشرية الأخيرة برزت الهجرة غير النظامية كأخطر من الأخطار والتهديدات الأمنية الجديدة بشكل ملحوظ بأبعادها المختلفة وعلى رأسها الأبعاد المجتمعية فالمؤشر الديمغرافي أصبح يشكّل أحد التحديات على مستوى العالم.

المقدمـــــة:

شهد النظام الدّولي بعد انهيار الكتلة الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي (السابق) تحولات وتغيرات عديدة ومن ضمنها طبيعة التهديدات الأمنية والقضايا الدولية كنتيجة لهذه التحولات في العلاقات الدولية المعاصرة حيث تتفاعل العديد من هذه القضايا بمستويات وتأثيرات مختلفة ومتنوعة وأصبحت تفرض نفسها على المهتمين والباحثين في مجال العلاقات الدولية.

إن المعضلة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء والتي أصبحت من القضايا الأمنية المعقدة حيث لم يقتصر تهديدها على الدول الإفريقية فقط بل امتدت أثارها لتشمل الدول المجاورة وصولاً إلي دول الشمال الإفريقي وأوربا – أيضا- ، وبالنظر الي قرب موقع ليبيا لهذه المنطقة المأزومة أصبحت تمثل تهديد للأمن القومي الليبي بما تحمله هذه المنطقة من تحديات أمنية متعددة تشمل الجريمة المنظمة والمخاطر السياسية والاقتصادية والقضايا الاجتماعية والأنشطة الإرهابية حيث توفر هذه المنطقة البيئة الخصبة لهذه التحديات وكما تعتبر هذه المنطقة ملاذاً للمنظمات الإرهابية المتطرفة الأمر الذي يجعلها مصدر قلق كبير للمؤسسات الأمنية الإقليمية و الدولية.

وهذه الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة تؤدي بدورها إلى زعزعة الاستقرار الأمني ليبيا مما يزيد من تفاقم التحديات الأمنية التي تواجهها الدولة الليبية ، وخاصةً بعد سقوط النظام الليبي السابق.

ويناقش البحث التحديات الأمنية التي يفرضها الوضع الجيوسياسي لدول الساحل الأفريقي على دول شمال أفريقيا بما في ذلك ليبيا. وذلك في مبحثين- حيث يتناول المبحث الأول الموقع الجيوسياسي لدول الساحل الأفريقي ، ويتضمن مطلبين المطلب الأول يناقش الموقع الجيوسياسي لدول الساحل الإفريقي والعلاقة مع دول الشمال الأفريقي، بينما يناقش المبحث الثاني أهم القضايا الأمنية التي ألقت بظلالها معضلة الأمن لدول شمال أفريقيا وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأحد القضايا المعقدة والتي تشغل اهتمامات الباحثين والأكاديميين في مجال العلاقات الدولية.

مشكلة البحث:

أصبحت المعضلة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء من القضايا الدولية المعقدة

حيث لم يعد يقتصر تهديدها على الدول الإفريقية جنوب الصحراء بل امتدت آثارها إلى الدول المجاورة بما فيها ليبيا بحكم موقعها الجغرافي بالقرب من هذه المنطقة الملتهبة حيث أصبح الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء يمثل تهديد كبير للأمن القومي الليبي حيث عانت ليبيا في الآونة الخيرة وخاصةً بعد سقوط النظام السياسي الليبي السابق عام 2011 من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي أصبحت أحد الاهتمامات الأمنية للحد من هذه الظاهرة.

وعليه تكمن إشكالية البحث في السؤال التالي:

إلى أيّ مدى تسهم الحدود البرية مع دول الساحل الإفريقي في تنامي ظاهرة التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار في ليبيا؟

ويتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات البحثية التالية:

1- ماهي التحديات التي أفرزتها التغيرات الجيوسياسية على منطقة الساحل الإفريقي؟

2- ماهي أهم التحديات الأمنية التي تواجه امن واستقرار ليبيا؟

3- ماهي الإستراتيجية الأمنية الليبية اتجاه دول الساحل الإفريقي؟

فرضيات البحث:

1- العامل الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي كان له الأثر الكبير في المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

2- الوضع الهش لدول منطقة الساحل الإفريقي زاد من تفاقم المعضلة الامنية.

3- تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء أثر سلباً على الأوضاع الأمنية في ليبيا ودول الشمال الإفريقي.

أهداف البحث:

1- يهدف البحث إلى التعرف على الموقع الجيو سياسي لدول الساحل والصحراء

2- التركيز على أهم التحديات الأمنية والتهديدات في منطقة الساحل الإفريقي التي تواتر سلباً على الدول المجاورة ودول شمال أفريقيا.

3- التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأحد التحديات الأمنية على دول الشمال الإفريقي

أهميـــــــة البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

1- التعرف على الموقع الجيو سياسي لمنطقة الساحل والصحراء.

2- التعرف على أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي في ليبيا.
3- التعرف على الإستراتيجية الأمنية المناسبة للحد من التهديدات الامنية.

منهجية البحث:

من اجل الإحاطة بموضوع البحث من كل أبعاده تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي بهدف تحليل الظاهرة من كل جوانبها وتحليل الجزئيات المرتبطة بها من اجل الوصول إلى تعميمات والكشف عن العلاقة السببية ويقوم هذا الأسلوب على جمع البيانات والمعلومات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة محل البحث.

التعريفات الإجرائيـــــــــــة:

1- **الأمـــــــن القومـــــــي**: يعرف هنري كيسنجر الأمن القومي بأنه:" التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"

2-منطقة الساحل والصحراء يشير مصطلح الساحل الإفريقي تقليديا الى" الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء ويشير إلى المنطقة الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق ألطوارق فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار حدود هذه المنطقة كحزام للنزاعات غير أن عددا من الخبراء كيفوا تعريفا أوسع للساحل ألإفريقي من خلال حصره بين المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض المتوسط شمالا موريتانيا والمحيط الأطلسي غربا حوض البحر الأحمر شرقا وتشاد جنوبا مما يجعل منطقة الساحل الإفريقي))[الموسوعة السياسية]

3-الجريمة المنظمة : تعرف الأمم المتحدة الجريمة المنظمة **بأنها**((الجريمة المنظمة مجموعة الأفعال أو العمليات الإجرامية التي تقوم بها جماعة تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر، تكون منظمة ومرتكبة خلال حيز زمني متصل وطويل، من أجل جني منافع مالية أو مادية بشكل مباشر أو غير مباشر)).

4- الهجرة غير الشرعية: ويقصد بها((بالنسبة للبلدان المستهدفة أو المقصودة للهجرة فيشمل الأشخاص القادمين إلى هذه البلدان بطريقة غير قانونية أو يأتون بطريقة قانونية ولا يخرجون من البلد ضمن المدة القانونية المسموح لهم البقاء في إطارها. أما بالنسبة لبلدان المصدر فتشمل الأشخاص الذين لا يتبعون الإجراءات اللازمة عند مغادرة بلدانهم)).

تقسيمات البحث:

من أجل الإحاطة بموضوع البحث تم تقسيمه إلى مبحثين حيث يشير المبحث الأول

إلــى الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي فشمل المطلب الأول الموقع الجيو سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي بينما اشتمل المطلب الثاني على اهم التحديات التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي. وأما المبحث الثاني خصص لطبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء حيث خصص المطلب الأول لبحث طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على أمن واستقرار ليبيا بينما خصص المطلب الثاني لبحث إستراتيجية ليبيا إزاء التهديدات الأمنية لدول الساحل الإفريقي.

المبحث الأول ـ الموقع الجيو سياسي لدول الساحل والصحراء

يعود نشأة مصطلح منطقة الساحل والصحراء إلى حقبة السبعينات من القرن الماضي ليشير إلى الكتلة الجغرافية الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً وتضم تلك المنطقة دولاً مثل السنغال وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو والسودان ونيجيريا. أخذت هذه المنطقة بُعداً جيوسياسياً نتيجة للإحداث والتطورات المتلاحقة حيث تشترك هذه الدول في العديد من الملامح والقواسم المشتركة عرفت بها هذه المنطقة بأنها ساحل من الأزمات يرتبط بالعديد من المعضلات الأمنية وفي مقدمتها أزمة بناء الدولة وعدم الاستقرار السياسي وتنامي الصراعات الاثنية والبناء الاقتصادي الهش وأخطر هذه المعضلات هي انتشار الجريمة المنظمة والعنف والهجرة غير الشرعية. ويناقش هذا المبحث الموقع الجيوساسي لمنطقة الساحل الإفريقي في مطلبين يتضمن المطلب الأول الإطار ألمفاهيمي لدول الساحل والصحراء بينما يتضمن المطلب الثاني التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول ـ الإطار المفاهيمي لدول الساحل والصحراء:

تعد الصحراء الكبرى من اكبر الصحارى في العالم بمساحة تقدر ب3.500.000ميل مربع[9.065.000كلم^2 على امتداد3.000ميل(4,830كلم) من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر والصحراء وجنوباًبعمق1.200ميل(1.930كلم) داخل منطقة الساحل الإفريقي ويشمل الصحراء الكبرى معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا ، الجزائر، ليبيا ، مصر وكذا جزء من مناطق جنوب المغرب وتونس والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان [مجلة العلوم القانونية والسياسية،2016،ص331]

واستنادا للبنك الدولي يستعمل مصطلح الصحراء الكبرى للإشارة إلى تلك المنطقة من أفريقيا التي تشترك في عدد من الخصائص الجغرافية والاثنية والثقافية والاجتماعية والتي تضم الدول التالية:

البنين ،أفريقيا الوسطى،أثيوبيا،كينيا،مالي،النيجر،رواندا،الصومال،توغو،اوغندا،تشاد [المصدر السابق،ص،2016،ص174]

أما مصطلح الساحل الإفريقي فهو يعني تقليدياً الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء ، ويشير إلى المنطقة الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق الطوارق فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار حدود هذه المنطقة كحزام للنزاعات غير أن عدداً من الخبراء كيفوا تعريفاً أوسع (لاكوست2011) للساحل الإفريقي من خلال حصره بين المنطقة المحددة بالبحر الأبيض المتوسط شمالاً، موريتانيا والمحيط الأطلسي غرباً، حوض البحر الأحمر شرقاً وتشاد جنوباً مما يجعل منطقة الساحل الإفريقي بهذا المعنى تقع في عمق الصحراء الكبرى[ظريف شاكر، معضلة الهجرة السرية،العدد13]، على أساس هذا المعيار وضع الاتحاد الأوروبي تعريفاً جد ضيق لهذه المنطقة باشتمالها على موريتانيا ومالي والنيجر واعتبارها كثلاثة دول ساحلية أساسية ويضاف لها بعض المناطق من بوركينافاسو وتشاد.

وهناك - أيضا - رأى آخـر يعتبر منطقة الساحل الإفريقي تضم كلاً من موريتانيا في الغرب مروراً بمالي جنوب الجزائر شمال بوركينافاسو، النيجر حتى شمال تشاد شرقاً ،أما التعريف الأوسع للساحل الإفريقي فيعتبرها تلك المنطقة الشبه الجافة التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب وتمتد غرباً من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر شمال نيجيريا تشاد، السودان حتى أثيوبيا شرقاً [هنري بلاجنول،فرنسوالونكل،ص10]، أو الدول الإفريقية الواقعة بين خطي عرض12درجة و20درجة شمال خط الاستواء ان الديناميكية الجيو إستراتيجية التي تميز الساحل الإفريقي صعبت من وضع مفهوم محدد ومتفق عليه للمنطقة. [ادموند بيرنوس،ص311]

تاريخياً عرفت شعوب المنطقة (الساحل الإفريقي) على أنها الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية (البيضاء) وأفريقيا جنوب الصحراء(السوداء) او الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة والبحر المتوسط من جهة أخرى ومن أسمائه المشهورة بلاد السيبة أي تلك البلاد التي يقتنها غالبية الطوارق والعرب والسونغاي والفلان ، وهي منطقة يجوبها المسلحون من العرب والطوارق من أجل تأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي بحثاً عن الكلأ دون حدود أو دولة أو سلطة أو نظام [ادموند المصدر السابق،ص306]

بالإضافة إلى المتغير المناخي كان للتنوع الإثنـــي والعرقي حضور وبقوة حيث فرض أجندة ، خاصة على حياة شعوب المنطقة فالبناء الاجتماعي والتوزيع الديمغرافي للسكان جعل المنطقة الساحلية الصحراوية نقطة التقاء لعدة من الأعراق تمثل فيها كل فئة أنماطا معيشية مختلفة منجد الرعاة الرحل في كامل المنطقة بحثاً عن المراعي ومصادر المياه خاصةً في مناطق شمال مالي والنيجر وجنوب ليبيا والجزائر في حين يعيش الجزء الآخر من السكان حول المدن الكبرى ويشغلون المؤسسات الحكومية. [مهدى تاجي،ص2]

على الرغم من تقاسم هذا الحيز الجغرافي فقد أدى إلى تقوية بعض الروابط الاجتماعية غير أن التعدد الإثني والعرقي عطّل من حركة الاندماج المجتمعي ، خاصةً مع غياب ثقافة سياسية وطنية ما جعل ولاء مناطق الساحل الإفريقي يكون لصالح العشيرة أكثر منه للدولة الوطنية وهي الظاهرة التي غذّاها التواجد الاستعماري في الساحل الإفريقي في المنطقة في العقود السابقة عن طريق الحدود التي رسمها لهذه الدول وهو ما يتناقض مع البناء العرقي لهذه المنطقة وهو الأمر الذي جعل الأمور قابلة للانفجار في آية لحظة كما حدث مع تمرد الطوارق في مالي والنيجر.

المطلب الثاني ـ التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

تعاني دول منطقة الساحل والصحراء من العديد من الأزمات والتحديات يمكن إجمالها في النقاط التالية: [ليندة،عكروم2011]

1- أزمـــــة الهوية والاندماج الوطني : تعاني دول هذه المنطقة من أزمة بناء الدولة نتيجة للفشل في التعامل مع التعدد ألاثني واللغوي والديني الذي يميز تلك المجتمعات ونتيجة لهذا التنوع العرقي والاثنين حيث تنقسم الأجناس إلى قسمين الجنس الأبيض والجنس الأسود والى جانب هذا التنوع في البشرة هناك مجموعات اثنية وعرقية دبت بينها الصراعات والنزاعات ومن أبرزها قضية الطوارق وما تطرحه من تحديات سياسية ومجتمعية وأمنية [خيري عبد الرزاق، مجلة السياسة الدولية،العدد28]

2- أزمـــــة التغلغل: ويقصد بها ضعف الدولة على السيطرة على كامل الإقليم نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي وذلك نتيجة لضعف الإمكانيات وسوء الإدارة وهوا ما يغذي حالة عدم الاستقرار في هذه المنطقة [فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة]

3ـ أزمـــة الشرعية السياسية: وتتجلى هذه الأزمة بعدم قبول أطراف محليين لنظام سياسي معين واعتباره غير شرعي حيث تتأثر العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة

المحلية بالإضافة إلى غياب التداول السلمي للسلطة.

4- أزمـــــة المشـاركة السياسـية: تتميـز العمليـة السياسـية فـي جميـع بلـدان السـاحل والصحراء باختلالات هيكليـة عميقـة وكـذلك طبيعـة الأنظمـة السياسـية المغلقـة وضـعف المشاركة السياسية وتقييد للحريات

5- أزمـــــة التوزيع والفشل الاقتصادي: تعاني هذه الدول من أزمات اقتصادية تتمثل فـي توزيع الموارد حيث تنفرد القلة بمعظم الموارد المتاحة ويحرم الأكثرية وهو ما ينـتج عنـه التفاوت الطبقي الذي يتسبب في صراعات حادة.

وبذلك تعتبر أزمة بناء الدولة الوطنية في هذه المنطقة إحدى المعضلات الأمنية الجسام التي تعاني منها دول منطقة الساحل والصحراء.

ثانيا- أثر التحديات والتهديدات والأمنية على أمن واستقرار ليبيا:

يمكن إجمال أهم التحديات الأمنية التي تعاني منها ليبيا في النقاط التالية:

1- أثر التدخل الدولي على تحقيق الاستقرار في ليبيا.[رشا عطوة ضبيش، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد13] ، تثير تجربة التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 عبر الأمم المتحدة الجدل حول أهداف الأمم المتحدة وسياساتها تجاه الاستقرار في ليبيا على الرغم من سقوط النظام السياسي الليبي إلا أن تراجعت المساهمات الدولية في بناء نظام سياسي جديد قادر على تحقيق الأمن والاستقرار الأمر الذي أدى إلى دخول ليبيا في حالة فوضى دستورية وسياسية حيث ساهم هذا التدخل في تدمير القدرات الليبية والمؤسسات الأمنية وانتشار السلاح التي دمرت مخازنها من قبل التحالف الدولي مما ساهم في انتشار العنف والسلاح جعل من ليبيا بيئة مناسبة للجماعات الإرهابية و المتطرفة لممارسة أنشطتها وبذلك ساهم التدخل الدولي في نشر الفوضى وخصوصاً على الحدود الذي أصبح تأمينها يشكل تحدى للدولة الليبية.[حنان دريسي،مجلة البحوث السياسية والادارية،العدد10]

2- **انتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة** : بعد تدمير المعسكرات ومخازن السلاح من قبل قوات التحالف الدولي الأمر الذي خلق فوضى أمنية بسب انتشار السلاح وانتشار الجماعات المسلحة زاد من تأزم الأوضاع الأمنية في ليبيا.

المبحث الثاني ـ طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء:

تعتبر منطقة الساحل والصحراء العمق الاستراتيجي للأمن القومي الليبي حيث أصبحت هذه المنطقة تمثل تهديد لأمن واستقرار ليبيا كما أصـبحت هـذه التهديـدات الأمنيـة العـابرة للحدود وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي التي تمثل الامتداد الجغرافي لليبيا .

ويمكن إجمال أهم هذه التهديدات الأمنية في النقاط التالية:

المطلب الأول ـ أثر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي علـى أمن واستقرار ليبيا.

1- التهديدات الإرهابيـــة :[حنان دريسئ،مجلة البحوث السياسية والادارية،المصدر السابق ذكره] ، عرفت منطقة الساحل الإفريقي حركية متنامية للإرهاب العابر للحدود الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم ؛ بل أصبحت تنظيمات عالمية متعددة الفروع والشبكات الذي يعتبر كفرع من التنظيم العالمي للقاعدة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ2007 إلى جانب الجماعة الإسلامية للقتال الليبية والجماعة الإسلامية للقتال التونسية وبوكو حرام والمرابطين في النيجر وكتائب ماسينا في مالي مما أدى إلى تنامي التواجد العسكري الأجنبي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمام هشاشة دول المنطقة على مواجهة هذه التنظيمات الإرهابية [امينة بن نافلة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،العدد10] ، وكان العامل الرئيسي الجاذب للإرهاب هو توفر مصادر الدخل من التدفقات التجارية غير المشروعة.

2- الهجرة غير الشرعيـــة: تشكّل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحديا كبيرا سواء لدول العبور او دول الاستقبال حيث تعتبر ليبيا دولة عبور واستقبال في ذات الوقت ما يضيف تحديا آخر يجب إدارته لكون ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمس مباشرة بالأمن المجتمعي للدول باعتبارها تشكل تهديدا على الامن وذلك لعدة اعتبارات منها:[رقيةالعاقل،2015]

- الإخلال بالبناء الديمغرافي.
- الإخلال بالنواحي الأمنية.
- الإخلال بالوضع الاقتصادي.
- التأثير على الأمن الصحي.

المطلب الثاني ـ إستراتيجية ليبيا إزاء التهديدات الأمنية لدول الساحل الإفريقي:

تشكّل منطقة الساحل الإفريقي عمقا استراتيجيا لليبيا اذ تحتل منطقة الساحل الإفريقي مكانة مميزة في سياسة ليبيا تجاه أفريقيا، حيث حرص النظام الليبي السابق على الاهتمام بالمجال الساحلي حيث طرحت العديد من المبادرات السياسية لتوحيدها من خلال إنشاء منظمة إقليمية أطلق عليها تجمع(الساحل والصحراء) والذي يضم كل من مالى، النيجر، تشاد، السودان، بوركينافاسو كما نجحت ليبيا في إقناع مصر

والمغرب للانضمام للمنظمة إلا أن الجزائر فضلت عدم الانضمام وهوا ما يفسر التنافس الإقليمي بين الجزائر وليبيا على منطقة الساحل الإفريقي [اسماء رسولي،2018]

كما برز اهتمام ليبيا بالقارة الإفريقية ككل من خلال قمة سرت في سبتمبر1999 حيث شكلت منعطفا استراتيجيا مهما وذلك من خلال طرح فكرة الولايات المتحدة الإفريقية وكذلك طرح مبادرة إنشاء الجيش الإفريقي الموحد بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين غير ان هذه المبادرات لم تتحقق على ارض الواقع، لكنها أسهمت بشكل كبير في تأسيس الاتحاد الإفريقي عام2001.

تهدف السياسة الخارجية الليبية من جملة هذه المبادرات إلى تحقيق أهدافها تجاه القارة الإفريقية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

ـ **أهداف أمنيـــــة** : تشكل الدول الإفريقية عمقا استراتيجيا لليبيا وهو ما يتطلب تامين الحدود من التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

ـ **أهداف اقتصاديـــة:** وهي الاستفادة من الثروات الطبيعية الضخمة التي تمتلكها الدول الإفريقية وتسخيرها بما يخدم التنمية والاقتصاد في ليبيا.

ـ **أهـــــداف سياسية**: وتتمثل في تطلع ليبيا بدور إقليمي محوري في أفريقيا عموما ومنطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص [اسماء رسولي،2018، المصدر السابق]

أخيرا يمكن القول إن تراجع وغياب الدور الليبي في المنطقة ، خاصةً بعد سقوط النظام السياسي الليبي السابق عام 2011 م، وانهيار مؤسسات الدولة الليبية الأمنية والسياسية وما نتـــج عنه من حالة الفوضى وتدخل أطراف إقليمية ودولية في الشأن الليبي أضعف قدرات الدولة الليبية على الســـيطرة على الحدود من التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة وتجارة الســـلاح والإرهاب وتدفق أفواج المهاجرين الأفارقة تجاه ليبيا عبر الصحراء زاد من تعقد المعضلة الأمنية واستقرار البلاد نتيجة للتجاذبات الإقليمية والدولية، وتحـــوّل منطقة الساحل الإفريقي إلى مســـرح للجريمة المنظمة بكل أشكالها.

الخاتمـــــــــة:

تواجـــه منطقة الساحل الإفريقي في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تهديدات أمنية جديدة، تتمثل في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر والأسلحة، وصولاً إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإرهابية، تتغذى هذه الظواهر على أوضاع

اجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية تعيشها المنطقة، وتمتد تأثيراتها إلى الحدود الجنوبية الليبية، ومختلف دول الجوار، بالنظر لهذه المتغيرات، تشير كل الدراسات إلى أن منطقة الساحل الإفريقي ستظل منصة حاضنة لتواجد عسكري أجنبي، وللجماعات الإرهابية ومجموعات الجريمة المنظمة، وبالنظر لعدم وجود سياسة أمنية مشتركة أو مقاربة الأمنية الإقليمية الموحدة من قبل الدول المغاربية تجاه منطقة الساحل الأفريقي، فهذا الاختلاف وعدم التوافق في الرؤى جعل الدول المغاربية عرضة للتهديدات والتحديات الأمنية التي يشهدها إقليم الساحل

أن هذه التهديدات الأمنية التي باتت تفرزها منطقة الساحل الأفريقي تشكل خطرا على أمن واستقرار ليبيا، ونظرا لعدم وجود آليات لتأمين الحدود الجنوبية، أصبحت منكشفة أمام مختلف التهديدات المنبعثة من المنطقة، كما أن تنوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية التقليدية المتمثلة في الفشل الوظيفي والعجز عن بناء الدولة والنزاعات ، إضافة إلى التداعيات الأمنية للطبيعة الجغرافية والمناخية الصعبة للمنطقة، وهي مشكلات متأصلة في منطقة الساحل الأفريقي، وبين التهديدات الأمنية الجديدة، المتمثلة في النشاط الكثيف للتنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن الارتباط بين هشاشة منطقة الساحل من الناحية الأمنية- حيث عرفت بلدنها انقلابات عسكرية في العقدين الأخيرين وبكثافة كبيرة وتشهد استقطابات إقليمية جديدة بعد تراجع النفوذ الفرنسي وحضور روسيا كفاعل في المنطقة- وانهيار الدولة الليبية أصبح واضحا وجليا، خاصة أن اختراق الحدود أصبح ممكنا في ظل بيئة إقليمية معقدة ودول فاشلة غير قادرة على حماية حدودها مع إغراق البلد بالأسلحة وانتشار الجريمة المنظمة وارتباط الجماعات الإرهابية بالمجموعات الإجرامية، مما ساهم نوعا ما في استمرار الأزمة الليبية وتعثر مسار بناء الدول الليبية، مما يحتم على كل الفرقاء الليبيين أخذ الأمر بعين الاعتبار، كما يفرض على دول المنطقة اختيار صيغ تعاونية ناجحة للقضاء على عوامل الفشل الأمني والتي تنقص دون شك وتعيب مقومات الامن القومي الليبي..

النتائج والتوصيات:

من خلال ما تطرق إليه البحث من تحليل ووصف لظاهرة التحديات الأمنية لمنطقة الساحل والصحراء والتركيز على العامل الجيوسياسي للمنطقة ودورها في تنامي

ظاهرت التهديدات الأمنية على الدول المجاورة توصل البحث إلي النتائج التالية:

1- إن عدم توحيد الرؤى بين دول المنطقة لمخاطر هذه الظاهرة غير القانونية ادي الى تفاقم الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي وانعكس سلبا على كامل الدول المجاورة لمنطقة الساحل الإفريقي.

2- إن عدم الاتفاق بين جميع الأطراف يودي الي عدم بلوغ الأهداف فيما يخص مكافحة هذه الظواهر التي تهدد الأمن القومي لدول الجوار في منطقة الساحل الإفريقي.

3- شكلت الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية (ثورات الربيع العربي) فجوة أمنية أرهقت الأجهزة الأمنية المختصة في حماية الأمن الوطني للدولة وخاصة ليبيا بعد تدمير تلك المؤسسات عقب تدخل حلف الناتو عام2011.

التوصيات:

من خلال البحث وتفصيل الظاهرة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وما تعاني منه منطقة الساحل الإفريقي من تداعيات أمنية أصبحت تهدد المنطقة ودول الجوار الجغرافي توصل البحث إلي التوصيات التالية:

1- مراجعة التشريعات الوطنية في الدول التي تتركز فيها هذه الظواهر سواء كانت دول مرسلة أو مستقبلة أو دول العبور وتشديد العقوبة على كل أطراف القائمين على مراحل هذه الجريمة

2-التنسيق مع الدول المجاورة من قبل السلطات الليبية للعمل على المراقبة المشتركة للحد من تنامي هذه الظاهرة.

3-العمل على عقد اتفاقيات الثنائية والجماعية بين دول المنطقة للمساهمة في وضع برامج تنموية للدول(الهشة) وتوطينها بما يخدم هذه الدول

4-العمل على توضيح التداعيات الأمنية التي تسببها هذه الظاهرة وانعكاسها على دول الجوار.

5-التعاون الدولي من أجل تشجيع التنمية المشتركة وتمكين الأفارقة من التمتع بظروف لائقة للعيش والعمل في بلدانهم.

6-تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين ، وذلك بتوحيد الجهود الامنية المشتركة للدول المتضررة.

المراجـــــــــــع:

أولا- الكتب:

1- ظريف شاكير،معضلة الهجرة في الساحل الإفريقي،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد13-يناير،2016.

2-محمد بوبوش،الأمن في منطقة الساحل والصحراء،عمان،دار الخليج للنشر والتوزيع،2016.

3- هنري بلاجنول،فرنسوالونكل،الوضع الامني في بلدان المنطقة الساحلية،فرنسا،لجنة الشؤون الخارجية،الجمعية الوطنية،2012،ص10.

4-هنرى بلاجنول،فرنسوالونكل،الصدر السابق ذكره،ص10

5-ادموند بيرنوس،الجلد1993،34،ص311.

6-ادموند بيرنوس،مصدر سابق ذكره،ص306.

7-. مهدى تاجي"مواطن الضعف وعوامل انعدام الامن في الساحل"،العدد1 أغسطس2010،ص2.

8-على عشوي،سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي،مذكرة لنيل الماجستير قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،1997،ص10.

9-خيري عبد الرزاق جاسم،العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورهما في بناء الدولة،المجلة السياسة والدولية،العدد28ديسمبر13-14.

10-. فرنسيس فوكوياما،بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين،ترجمة مجاب الأمام،الرياض،مكتبة العبيكان،2007

11- رشا عطوة عبد الحكيم ضنبيش،التدخل الدولي وتاثيره على ظاهرة الإرهاب،دراسة حالة-ليبيا،مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد13فبراير،2022.

12-حنان دريسي،الانعكاسات الامنية للازمة الليبية على دول الجوار،تجارة السلاح نمودجا،مجلة البحوث السياسية والادارية،العدد2018،10.

13-حنان دريسي،المصدر السابق ذكره.

14-امنة بن نافلة،الامن الوطني الجزائري بين التهديدات الاقليمية وبناء الامن في منطقة الصحراء،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،العدد10.

15- رقية العاقل،ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتاثيرها على امن الدول المغاربية،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،العدد4.

16- أسماء رسولي،التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد احداث11سبتمبر(2001) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،جامعة باتنه،2018.

17- أسماء رسولي،مصدر السابق ذكره.

شبكة المعلومات الدولية(نت)

1- https;//ajahsjoumals.ekb.eg/article44549.html تاريخ الدخول للرابط22-2-2025

2- https;//www.annajah.net html تاريخ الدخول للرابط18-3-2025

3- https;//www.albayan.ae%2Fworld html تاريخ الدخول للرابط6-3-2025

4- https;//futureuae.com/Mainpage/ltem/628 html تاريخ الدخول للرابط18-3-2025

5- https;//futureuae.com/m/Mainpage/Item/628 html تاريخ الدخول للرابط22-3-2025